

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية للسنة المنتهية في
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٣١ كانون الاول ٢٠٢٣

جدول المحتويات

<u>صفحة</u>	
٢ - ١	تقرير مدقق الحسابات المستقل
<u>قائمة</u>	
أ	قائمة المركز المالي
ب	قائمة الربح أو الخسارة
ج	قائمة الدخل الشامل
د	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
هـ	قائمة التدفقات النقدية
<u>صفحة</u>	
٣١ - ١	ايضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ١٢٥٧-٠٠٢

إلى مجلس الإدارة
شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - الأردن

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة مجموعة العربي للاستثمار (شركة ذات مسؤولية محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ ، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية متضمنة ملخصاً عن معلومات السياسة المحاسبية العامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن الشركة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للشركة في الأردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا .

أمر آخر

إن القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ والتي تظهر لأغراض المقارنة قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٩ آذار ٢٠٢٣ .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكينها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للشركة .

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو التجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

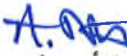
● باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

● بتقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهرية في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.


ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
أحمد فتحي شتيوي
إجازة رقم (١٠٢٠)

عمان – الأردن
٣١ آذار ٢٠٢٤

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010105

قائمة (أ)

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول		ايضاح	
٢٠٢٢	٢٠٢٣		
دينار	دينار		
٩,٥٥١,٢٦٨	٧,٩٩٧,٩٨٢	٦	الموجودات نقد وأرصدة لدى البنك
١٣,٢٣٩,٧٦٠	١١,٦٧٠,٧٢٠	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢٢٦,٥٥٥	٢٠٦,٠٧٣	٨	ذمم عملاء مدينة - بالصافي
١١١,٩٢٥	٩٠,٢٤١	٢٣	مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٩	أمانات صندوق ضمان التسوية
١,٦٠٥,٩٥٩	٣,٠٧٠,٢١٥	١٠	أرصدة مدينة أخرى
٢٢,٤٨٢	١٥,٧٢١	١١	موجودات غير ملموسة - بالصافي
١٣٥,٤٠٩	١٠٨,٤٣٦	١٢	ممتلكات ومعدات - بالصافي
١٥٨,٩٩١	٣٤٠,٧٨٧	٢٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٥٤,٦٦٤	١٩١,٥٤٦	١٣	موجودات حق الاستخدام - بالصافي
٢٥,٣٣٢,٠١٣	٢٣,٧١٦,٧٢١		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٣,٢٥٥,٦١٦	٣,٢٢٦,٣٩٥		ذمم عملاء دائنة
٤٦٦,٢١٧	٣٦٤,٥١٠	١٤	أرصدة دائنة أخرى
١,٥٠٨	٣٨	٢٣	مبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة
١٥٩,٧٩٢	١٤٢,٤٩٧	٢٠	مخصص ضريبة الدخل
٣١٩,١٦٦	٢٨١,٥٠١	٢٠	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٢٣٧,٦٢٨	١٨٢,٤٩٥	١٣	التزام عقد الإيجار
٤,٤٣٩,٩٢٧	٤,١٩٧,٤٣٦		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
١٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥	رأس المال
٤,٢٧٤,٠٧٥	٤,٣٥٢,٩٥٣	١٥	إحتياطي إجباري
١,٧٣٦,٩٩٤	٣٨٧,٦١٩	٧	إحتياطي القيمة العادلة
٨٨١,٠١٧	٧٧٨,٧١٣		الأرباح المدورة
٢٠,٨٩٢,٠٨٦	١٩,٥١٩,٢٨٥		مجموع حقوق الملكية
٢٥,٣٣٢,٠١٣	٢٣,٧١٦,٧٢١		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها
ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

قائمة (ب)

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		ايضاح
٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
		الإيرادات :
١,٠٦٤,١٠٨	١,١٢٦,٢٥٤	١٦ صافي إيرادات الوساطة المالية
٤١٨,٩٦١	٤٥٤,٢٩٧	إيرادات إدارة الموجودات
		إيرادات إدارة صندوق استثمارات الشركات المتوسطة والصغيرة
٧٠٥,٠٠٩	٧٨١,٥٨٣	١٧ إيرادات الفوائد
٣٤٩,٥٥٦	٣١٧,٣٥٦	١٨ توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٧ إيرادات أخرى
٧٥,١٠١	٣٠,٨٤٣	
<u>٣,٤١٢,٧٣٥</u>	<u>٣,٥١٠,٣٣٣</u>	
		المصاريف :
(٢,٢٦٧,١١٨)	(٢,٦٠٩,٦٧٢)	١٩ مصاريف إدارية وعمومية
(٥٠,٢٩٥)	(٤٩,٤٩٤)	١٢ و ١١ استهلاكات واطفاءات
(٦٠,٩٢٨)	(٦٣,١١٨)	١٣ استهلاك موجودات حق الاستخدام
-	٧٢٩	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعه
١,٠٣٤,٣٩٤	٧٨٨,٧٧٨	الدخل للسنة قبل الضريبة
(١٨٠,٠٠٠)	(١١٢,٢٠٤)	٢٠ مصروف ضريبة الدخل للسنة
<u>٨٥٤,٣٩٤</u>	<u>٦٧٦,٥٧٤</u>	الدخل للسنة

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها
ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

قائمة (ج)

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الدخل الشامل

<u>للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول</u>		<u>إيضاح</u>
<u>٢٠٢٢</u>	<u>٢٠٢٣</u>	
<u>دينار</u>	<u>دينار</u>	
٨٥٤,٣٩٤	٦٧٦,٥٧٤	الدخل للسنة
<p>بنود الدخل الشامل الأخرى التي لن يتم تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة (بالصافي بعد الضريبة):</p>		
<p>التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الخسارة) الدخل الشامل للسنة</p>		
<u>١,٧٠٢,٥٩٤</u>	<u>(١,٣٤٩,٣٧٥)</u>	٧
<u>٢,٥٥٦,٩٨٨</u>	<u>(٦٧٢,٨٠١)</u>	

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

قائمة (د)

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية

المجموع	الأرباح المدورة **	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي إجباري	رأس المال	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٢٠,٨٩٢,٠٨٦	٨٨١,٠١٧	١,٧٣٦,٩٩٤	٤,٢٧٤,٠٧٥	١٤,٠٠٠,٠٠٠	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣
(٦٧٢,٨٠١)	٦٧٦,٥٧٤	(١,٣٤٩,٣٧٥)	-	-	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	(٧٨,٨٧٨)	-	٧٨,٨٧٨	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(٧٠٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)	-	-	-	المحول الى الإحتياطي الإجباري
١٩,٥١٩,٢٨٥	٧٧٨,٧١٣	٣٨٧,٦١٩	٤,٣٥٢,٩٥٣	١٤,٠٠٠,٠٠٠	توزيعات أرباح *
					الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
٢٢,٠٢٥,٠٩٨	٣,٨٢٠,٠٦٢	٣٤,٤٠٠	٤,١٧٠,٦٣٦	١٤,٠٠٠,٠٠٠	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
٢,٥٥٦,٩٨٨	٨٥٤,٣٩٤	١,٧٠٢,٥٩٤	-	-	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	(١٠٣,٤٣٩)	-	١٠٣,٤٣٩	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(٣,٦٩٠,٠٠٠)	(٣,٦٩٠,٠٠٠)	-	-	-	المحول الى الإحتياطي الإجباري
٢٠,٨٩٢,٠٨٦	٨٨١,٠١٧	١,٧٣٦,٩٩٤	٤,٢٧٤,٠٧٥	١٤,٠٠٠,٠٠٠	توزيعات أرباح *
					الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

* قررت الهيئة العامة للشركة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ الموافقة على توصية هيئة المديرين بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ دينار عن العام ٢٠٢٢ (٢٠٢٢: ٣,٦٩٠,٠٠٠ دينار عن العام ٢٠٢١).

** يشمل رصيد الأرباح المدورة على مبلغ ١٢٢,٣٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ والذي يمثل قيمة موجودات ضريبية مؤجلة يحظر التصرف بها (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ١٢٢,٥٩٢ دينار).

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

قائمة (هـ)

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠٢٢	٢٠٢٣		
دينار	دينار		
١,٠٣٤,٣٩٤	٧٨٨,٧٧٨		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات:
٥٠,٢٩٥	٤٩,٤٩٤	١٢ و ١١	إستهلاكات واطفاءات
٦٠,٩٢٨	٦٣,١١٨	١٣	استهلاك حق استخدام الموجودات
(٨٠٠,٠٠٠)	(٨٠٠,٠٠٠)	٧	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٣٤٩,٥٥٦)	(٣١٧,٣٥٦)	١٨	إيرادات فوائد
-	١١,٨٨١	١٩	فوائد ايجار تمويلي
١٣٧,٨٧٣	٢٠,٤٨٢		التغيرات في رأس المال العامل:
-	(١٠)		النقص في ذمم عملاء مدينة
٤٠,٠٥٦	(١,٤٦٤,٢٥٦)		النقص في مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الزيادة) النقص في أرصدة مدينة أخرى
(٦٢٦,٩٧١)	(٢٩,٢٢١)		(النقص) في ذمم عملاء دائنة
(٢٠١,٥١٨)	(١٠١,٧٠٧)		(النقص) في أرصدة دائنة أخرى
٧٨٥	(١,٤٧٠)		(النقص) الزيادة في مبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة
(٦٥٣,٧١٤)	(١,٧٨٠,٢٦٧)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل المدفوعة
(٢٤٥,٨٦٤)	(١٢٩,٢٩٦)	٢٠	ضريبة الدخل المدفوعة
(٨٩٩,٥٧٨)	(١,٩٠٩,٥٦٣)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل
(٤٣,٨٧٩)	(١٥,٧٥٩)	١٢ و ١١	التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٥٤٧,٤١٨	٣٣٩,٠٥٠		إيرادات الفوائد المقبوضة
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٧	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,٣٠٣,٥٣٩	١,١٢٣,٢٩١		صافي التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار
(٣,٦٩٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)		التدفقات النقدية من عمليات التمويل توزيعات أرباح نقدية
(٦٧,٠١٤)	(٦٧,٠١٤)	١٣	دفعات التزام عقد ايجار
(٣,٧٥٧,٠١٤)	(٧٦٧,٠١٤)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل
(٣,٣٥٣,٠٥٣)	(١,٥٥٣,٢٨٦)		صافي (النقص) في النقد وما في حكمه
١٢,٩٠٤,٣٢١	٩,٥٥١,٢٦٨		النقد وما في حكمه كما في بداية السنة
٩,٥٥١,٢٦٨	٧,٩٩٧,٩٨٢	٦	النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

شركة مجموعة العربي للاستثمار
(شركة ذات مسؤولية محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول القوائم المالية

١ - عام

تأسست شركة مجموعة العربي للاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية كشركة ذات مسؤولية محدودة خلال عام ١٩٩٦ وفقاً لقانون الشركات الأردني لسنة ١٩٨٩ تحت رقم (٤٣٩٤) برأس مال ٣٠,٠٠٠ دينار بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد باسم شركة مجموعة أطلس للاستثمار. تم زيادة رأس مال الشركة خلال السنوات السابقة ليصبح ١٤ مليون دينار و تم بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦ الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح شركة مجموعة العربي للاستثمار.

إن الشركة مسجلة في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية وعنوانها هو شركة مجموعة العربي للاستثمار، منطقة الشميساني، شارع عصام العجلوني، ص ب ١٤٣١٥٦ عمان ١١٨١٤. إن الشركة مملوكة بالكامل من قبل البنك العربي ش.م.ع. ويتم توحيد القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية للبنك العربي.

تمتلك الشركة كما في تاريخ القوائم المالية ٩٩ % من رأس مال شركة صندوق البنك العربي مينا البالغ الف دينار بحريني ، و ٩٩ % من رأس مال شركة صندوق البنك العربي الإسلامي مينا الإسلامية البالغ الف دينار بحريني.

لا تقوم الشركة بالأعتراف في حصتها من رأس مال هذه الشركات كونها قامت باعتبار هذه المبالغ في الفترات السابقة كمصاريف ادارية وعمومية لتأسيس الصناديق مدارة لعدم وجود منافع مستقبلية مرتبطة بها مباشرة، حيث أن منافع شركة مجموعة العربي للاستثمار هي أتعاب ادارة الاستثمار فقط والتي يتم دفعها مباشرة من الصناديق وقيدتها ضمن بند "ايرادات إدارة الموجودات" ، إضافة لذلك، فإن شركة مجموعة العربي للاستثمار لا تشغل أي مقعد في مجالس إدارة كل من الشركتين أعلاه وعليه لا يوجد اي نوع من السيطرة عليهما.

ان أهم غايات الشركة هي القيام بالاستشارات المالية والاستثمارية وإدارة المحافظ واعمال الوساطة في الاسواق المالية والتعامل في الأوراق المالية المدرجة في بورصة عمان بالإضافة الى الأسواق المالية العربية والدولية.

قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ الموافقة على منح شركة مجموعة العربي للاستثمار ترخيصاً لممارسة أعمال التمويل على الهامش.

تم إقرار القوائم المالية من قبل هيئة المديرين للشركة بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢٤.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المرفقة للشركة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لأعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية ويمثل العملة الرئيسية للشركة .

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .

٣ - أهم السياسات المحاسبية

ذمم عملاء مدينة

- تظهر الذمم المدينة بصافي القيمة التحصيلية .

- يتم تكوين مخصص لقاء التدني في الذمم المدينة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للشركة وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الذمم وعندما يمكن تقدير هذا التدني بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة وتستهلك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المقدر لها بنسب تتراوح كما يلي:

%	
١٥	أثاث ومفروشات
١٢ - ٢٥	أجهزة ومعدات
٢٥	أجهزة حاسوب
٢٠	سيارات
١٥	تحسينات

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجيل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة.

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات .

- يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

موجودات غير ملموسة

- يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ويتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد بمعدل ٢٥٪ سنوياً .

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم أخذ التدني في قائمة الربح أو الخسارة للسنة.

- لا يتم رسلة موجودات غير ملموسة ناتجة عن عمليات الشركة ، بل تعتبر كمصاريف وتقيد في قائمة الربح أو الخسارة للسنة .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة .
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية ، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتركمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية .
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة في المملكة الأردنية الهاشمية .
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً أو تحقق المطلوبات الضريبية .

عمليات الشراء والبيع

تقيد عمليات شراء وبيع الأسهم الى الإيرادات حين تحققها وتحتسب المصروفات بموجب أساس الاستحقاق .

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تسجيل الإيرادات وفقاً لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والتمن وتحديد التزام الاداء في العقد والاعتراف بالإيرادات بناء على تادية التزام الأداء، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات حسب التالي:

- إيرادات أعمال تمويل الشركات:
يتم الاعتراف بالإيرادات من أعمال تمويل الشركات على أساس مراحل انجاز تقديم الخدمة كما في تاريخ القوائم المالية.
- إيرادات إدارة الموجودات:
يتم الاعتراف بإيرادات ادارة الموجودات المحددة القيمة (اتعاب الادارة - الثابتة) على اساس الاستحقاق في حين يتم الاعتراف بإيرادات ادارة الموجودات غير المحددة القيمة (اتعاب اداء - المتغيرة) عند إنتهاء العقد.
- إيرادات عمليات ومصاريف الوساطة المالية:
يتم الاعتراف بإيرادات عمليات شراء وبيع الأسهم عند اصدار الفاتورة للعميل وتحتسب المصروفات على أساس الإستحقاق.
- إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى:
يتم الاعتراف بإيراد الفوائد والإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

الإعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملة الأجنبية خلال السنة بموجب اسعار الصرف السائدة عند حدوث تلك العمليات ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية الى الدينار الاردني في القوائم المالية المرفقة بموجب اسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية وتؤخذ فروق العملة الناتجة عن التحويل في قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الإعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للشركة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات.

تُفاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن الشركة تعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاضل او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح او الخسارة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد :

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك ، يمكن للشركة أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للشركة القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) (ان وجد) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للشركة تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

التدني

تقوم الشركة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية .
- الذمم المدينة.

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل .

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المدين أو المصدر؛
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام الشركة بنمح المدين ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمدين ، تنازلاً ؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . تقوم الشركة بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني.

تعتبر الذمة او الرصيد قد تدني إئتمانياً عند منح المدين امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدني إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

تعتبر الشركة ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المدين عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني إلى الشركة ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المدين التزامه الائتماني ، تأخذ الشركة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما تستخدم الشركة مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تقوم الشركة بمراقبة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، ستقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً .

لا تقوم الشركة باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجةً لذلك ، تقوم الشركة بمراقبة جميع الموجودات المالية التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، تقوم الشركة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

تخصص الشركة لنظائرها درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تعتبر إحصائيات التخلف عن السداد إستشرافية ، وتستخدم الشركة المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا تزال الشركة تنتظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن تأجير الافراد ، تأخذ الشركة في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة ، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاستراك في خطة دفع مع الشركة . تقوم الشركة بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب الذمم المدينة ، تستمر الشركة في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدى.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للشركة أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة وهو عقد من غير المشتقات حيث تكون الشركة ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة .

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الشركة وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ الشركة بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية وفق تلك الأسس .

وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي :

- مدخلات المستوى (١) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (٢) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (٣) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

عقود الإيجار

الشركة كمستأجر

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، تقوم الشركة بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار ، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، تقوم الشركة باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي .

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن الشركة تتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي .

تطبق الشركة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة. لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الربح أو الخسارة.

٤- تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة أ - معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم اتباع معايير المحاسبة الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٣ في اعداد القوائم المالية للشركة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة أوالسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية .

المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران ٢٠٢٠ وكانون الأول ٢٠٢١ على المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧))
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (٤) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) نموذجًا عامًا ، تم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج توزيع الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير مبلغ وتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية ويقاس بشكل واضح تكلفة عدم التيقن. ويأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات و ضمانات حاملي وثائق التأمين.

ليس لدى الشركة أي عقود تستوفي تعريف عقد التأمين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية
تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (١) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة ، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى ، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك ، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضًا إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (٢) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢) الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

تقدم التعديلات استثناءً آخر من إعفاء الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات ، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. اعتماداً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروقات مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم عند الاعتراف المبدئي للأصل والالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢، يتعين على المنشأة الاعتراف بأصول والتزامات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع خضوع الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل لمعايير قابلية الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢) ضرائب الدخل - الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي ١٢ لتوضيح أن المعيار ينطبق على ضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الذي تم إصداره أو صدر بشكل جوهري لتنفيذ قواعد نموذج الركيزة الثانية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بما في ذلك قانون الضرائب الذي يطبق الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تقدم التعديلات استثناءً مؤقتاً للمتطلبات المحاسبية للضرائب المؤجلة في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢، بحيث لا تقوم المنشأة بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات حول أصول والتزامات الضرائب المؤجلة المتعلقة بـضرائب دخل الركيزة الثانية

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٨) - السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. وبموجب التعريف الجديد ، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التيقن من القياس". تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية.

ب - معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية ، لم تطبق الشركة معايير المحاسبة الدولية لأعداد التقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد ، تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة في فترة التطبيق الأولى :

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٠) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢٨) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.

لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض القوائم المالية - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام ، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل .

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات
تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية فترة إعداد التقارير المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، فإن المنشأة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي (٧) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركز مخاطر السيولة.

لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين". وبدلاً من ذلك، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيُطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه.

ولتحقيق هدف الإفصاح، سيُطلب من المنشأة الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات تمويل الموردين الخاص بها:

- شروط وأحكام الترتيبات
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة للالتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها والتي حصل الموردون بالفعل على دفعات لها من مقدمي التمويل
- نطاق تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي لا تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين
- معلومات مخاطر السيولة

التعديلات التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق فيها المنشأة التعديلات تنطبق على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار - إلتزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار

تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ ليتم المحاسبة عنها على أنها عملية بيع. تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع المستأجر، بعد تاريخ البدء .

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنتهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار. بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير في مدة عقد الإيجار) من خلال تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦. قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

كجزء من التعديلات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في معاملة البيع وإعادة الاستئجار مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل. توضح الأمثلة التوضيحية أيضاً أن الالتزام الذي ينشأ من معاملة البيع وإعادة الاستئجار المؤهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥، هو التزام إيجار.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس ١ – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس ٢ – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني ٢٠٢٤ ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة في فترة التطبيق الأولي .

٥ - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الشركة القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة. وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة الشركة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- تقييم نموذج الأعمال :

يستند تصنيف وقياس المطلوبات المالية على نتائج سداد المبلغ الأصلي والفائدة عليه واختبار نموذج الأعمال . وتحدد الشركة نموذج الأعمال بمستوى يعكس الطريقة التي تدير بها الشركة الموجودات المالية معًا بغية تحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيف تتم إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الموجودات. تراقب الشركة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ بها للأصل. يعتبر الرصيد جزءًا من التقييم المتواصل للشركة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ به بالموجودات المالية يظل مناسبًا، وإذا لم يكن من المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات. لم يكن من المطلوب إجراء مثل هذه التغييرات خلال الفترات المعروضة.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما تم شرحه في الإيضاح رقم (٢)، كمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة (١٢) شهرًا للموجودات من المرحلة الأولى، أو بما يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. وينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية إذا كانت مخاطر الائتمان قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. ولا يُحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يمثل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وتأخذ الشركة بالاعتبار، عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت زيادة جوهرية، المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الحصول عليها.

- الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة:

تقوم الإدارة بمراجعة الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ومقارنتها بنفس الممتلكات والمعدات المستخدمة في الدولة، ويتم اخذ خسارة التدني (ان وجدت) في قائمة الربح أو الخسارة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:
تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني (ان وجد) في قائمة الربح أو الخسارة.

- ضريبة الدخل:
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وكذلك إعادة تقييم كفاية وملائمة مخصص ضريبة الدخل والافصاحات المتعلقة وفقاً للأنظمة والقوانين ومعايير التقارير المالية الدولية .

- مخصص القضايا:
يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الشركة (إن وجدت) اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الشركة والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

إحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
يتطلب من إدارة الشركة استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للموجودات.

- تحديد العدد والوزن النسبي للسياريوهات للنظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية المهمة وكيف تؤثر تلك المتغيرات على احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة .

- احتمالية التعثر
تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

- الخسارة بافتراض التعثر
تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

الإعتراف بالإيراد
تقوم إدارة الشركة باستخدام تقديرات وافتراضات هامة لتحديد مبلغ وتوقيت الإعتراف بالإيرادات بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء". بناءً على تقديرات الإدارة لا يوجد أثر جوهري او مادي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) على القوائم المالية .

٦- نقد وأرصدة لدى البنك
يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	نقد في الصندوق
٥٩٣	٨٢٨	أرصدة لدى البنك - حسابات جارية
٨٤,٩٣٣	١٧٦,٦٩٤	أرصدة لدى البنك - حسابات العملاء
٣,٣٦٥,٧٤٢	٣,١٢٠,٤٦٠	النقد و ما في حكمه
٣,٤٥١,٢٦٨	٣,٢٩٧,٩٨٢	أرصدة لدى البنك - ودائع لأجل*
٦,١٠٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠	
٩,٥٥١,٢٦٨	٧,٩٩٧,٩٨٢	

* يمثل هذا البند ودائع لأجل لدى البنك العربي (الشركة الأم) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ بمعدل فائدة ٥,١٥٦% (٢٠٢٢: ٣,٨٧٥%) وتستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل هذا البند استثمار الشركة في ٢ مليون سهم من الأسهم المكونة لرأس مال شركة الإتصالات الفلسطينية و ٢ مليون سهم من الأسهم المكونة لشركة أركان العقارية. بلغت القيمة العادلة لتلك الموجودات ١١,٦٧٠,٧٢٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ٢ مليون سهم من الأسهم المكونة لرأس مال شركة الإتصالات الفلسطينية بقيمة ١٣,٢٣٩,٧٦٠ دينار).

فيما يلي توزيعات الأرباح خلال الأعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢ :

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	توزيعات أرباح

إن الحركة على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
٣٤,٤٠٠	١,٧٣٦,٩٩٤	الرصيد كما في بداية السنة
١,٧٠٢,٥٩٤	(١,٣٤٩,٣٧٥)	التغير في القيمة العادلة خلال العام
١,٧٣٦,٩٩٤	٣٨٧,٦١٩	الرصيد كما في نهاية السنة

٨ - ذمم عملاء مدينة - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
٦٦٤,٣٨٥	٦٤٣,١٧٥
(٤٣٧,٨٣٠)	(٤٣٧,١٠٢)
<u>٢٢٦,٥٥٥</u>	<u>٢٠٦,٠٧٣</u>

ذمم عملاء (خدمات الوساطة المالية)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

تتبع الشركة سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة ائتمانياً بالإضافة إلى الحصول على ضمانات كافية حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات. ويؤخذ بعين الاعتبار التسديدات في الفترة اللاحقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٩ - أمانات صندوق ضمان التسوية

يمثل هذا البند رصيد الشركة في صندوق ضمان التسوية استناداً لأحكام المادة رقم (٩٠) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ والنظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية لسنة ٢٠٠٤.

١٠ - أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
١,٤١٦,٠٠٠	١,٤١٦,٠٠٠
-	٨٣,٩٠٤
١١٧,٢٨٠	١٤٩,٦٥٠
٤٠,٤٦٢	٤٨,٨٣١
٢٢,٧١٧	٦٦٤
٤,٩٧٠	١٢,٠٥٦
٤,٥٣٠	٤,٥٣٠
-	١,٣٥٤,٥٨٠
<u>١,٦٠٥,٩٥٩</u>	<u>٣,٠٧٠,٢١٥</u>

أمانات أسواق خارجية
تسوية التداول - مركز ايداع الأوراق المالية
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة
مصاريف مدفوعة مقدماً
ذمم موظفين
ذمم تجارية مدينة
تأمينات مستردة
دفعات مقدمة على حساب استثمار*

* يمثل هذا الرصيد مساهمة الشركة في الاكتتاب الخاص لشركة مصرفية تابعة للبنك العربي

١١ - موجودات غير ملموسة - بالصافي
يتكون هذا البند مما يلي :

برامج وأجهزة حاسوب		
٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
٢٩٥,١٧٣	٣١٦,٨٧٣	الكلفة
٢١,٧٠٠	-	الرصيد كما في بداية السنة
٣١٦,٨٧٣	٣١٦,٨٧٣	إضافات
		الرصيد كما في نهاية السنة
٢٩٠,٦١٨	٢٩٤,٣٩١	الإطفاء المتراكم
٣,٧٧٣	٦,٧٦١	الرصيد كما في بداية السنة
٢٩٤,٣٩١	٣٠١,١٥٢	إطفاء السنة
٢٢,٤٨٢	١٥,٧٢١	الرصيد كما في نهاية السنة
		صافي القيمة الدفترية كما في نهاية السنة

بلغت تكلفة الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل مبلغ ٢٨٩,٩٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ : ٢٨٩,٨٠٩ دينار).

١٢ - ممتلكات ومعدات – بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

المجموع	تحسينات	سيارات	أجهزة حاسوب	أجهزة ومعدات	أثاث ومفروشات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٧٥٣,١٦٥	١٥٣,٢٤٠	٢٦,٢٩٩	١٤٣,٥٢٦	٣٤٩,٣٨٤	٨٠,٧١٦
١٥,٧٥٩	-	-	١٤,٤٠٦	٣٣٩	١,٠١٤
<u>٧٦٨,٩٢٤</u>	<u>١٥٣,٢٤٠</u>	<u>٢٦,٢٩٩</u>	<u>١٥٧,٩٣٢</u>	<u>٣٤٩,٧٢٣</u>	<u>٨١,٧٣٠</u>
٦١٧,٧٥٦	١٤٧,٩٥٩	٢٦,٢٩٥	١١٣,٢٠٧	٢٥٤,٨٤٧	٧٥,٤٤٨
٤٢,٧٣٣	٣,٧٥٠	-	١٥,٧٣٠	٢١,٩٦٥	١,٢٨٨
<u>٦٦٠,٤٨٨</u>	<u>١٥١,٧٠٩</u>	<u>٢٦,٢٩٥</u>	<u>١٢٨,٩٣٧</u>	<u>٢٧٦,٨١١</u>	<u>٧٦,٧٣٦</u>
<u>١٠٨,٤٣٦</u>	<u>١,٥٣١</u>	<u>٣</u>	<u>٢٨,٩٩٦</u>	<u>٧٢,٩١٢</u>	<u>٤,٩٩٤</u>

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

الكلفة :

الرصيد كما في بداية السنة
إضافات

الرصيد كما في نهاية السنة

الاستهلاك المتراكم :

الرصيد كما في بداية السنة
استهلاك السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

المجموع	تحسينات	سيارات	أجهزة حاسوب	أجهزة ومعدات	أثاث ومفروشات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٧٣٠,٩٨٦	١٥٣,٢٤٠	٢٦,٢٩٩	١٣٥,٥٨٤	٣٣٥,١٤٧	٨٠,٧١٦
٢٢,١٧٩	-	-	٧,٩٤٢	١٤,٢٣٧	-
<u>٧٥٣,١٦٥</u>	<u>١٥٣,٢٤٠</u>	<u>٢٦,٢٩٩</u>	<u>١٤٣,٥٢٦</u>	<u>٣٤٩,٣٨٤</u>	<u>٨٠,٧١٦</u>
٥٧١,٢٣٤	١٤٢,٧٩٩	٢٤,٩٩٥	٩٧,٨٧٦	٢٣١,٤١٦	٧٤,١٤٨
٤٦,٥٢٢	٥,١٦٠	١,٣٠٠	١٥,٣٣١	٢٣,٤٣١	١,٣٠٠
<u>٦١٧,٧٥٦</u>	<u>١٤٧,٩٥٩</u>	<u>٢٦,٢٩٥</u>	<u>١١٣,٢٠٧</u>	<u>٢٥٤,٨٤٧</u>	<u>٧٥,٤٤٨</u>
<u>١٣٥,٤٠٩</u>	<u>٥,٢٨١</u>	<u>٤</u>	<u>٣٠,٣١٩</u>	<u>٩٤,٥٣٧</u>	<u>٥,٢٦٨</u>

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الكلفة :

الرصيد كما في بداية السنة
إضافات

الرصيد كما في نهاية السنة

الاستهلاك المتراكم :

الرصيد كما في بداية السنة
استهلاك السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

بلغت تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل مبلغ ٥٢٧,٢٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ : ٤٦٢,٤٣٦ دينار).

١٣- عقود الإيجار

موجودات حق الاستخدام:

يمثل هذا البند حق استخدام عقارات مستأجرة، ان الحركة على هذا البند كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
-	٢٥٤,٦٦٤
٣١٥,٥٩٢	-
(٦٠,٩٢٨)	(٦٣,١١٨)
٢٥٤,٦٦٤	١٩١,٥٤٦

الرصيد في بداية السنة
يضاف: إضافات خلال السنة
يطرح: الإستهلاك للسنة
رصيد نهاية السنة

التزامات عقود الإيجار:
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
-	٢٣٧,٦٢٨
٣٠٤,٦٤٢	-
-	١١,٨٨١
(٦٧,٠١٤)	(٦٧,٠١٤)
-	-
٢٣٧,٦٢٨	١٨٢,٤٩٥

الرصيد في بداية السنة
يضاف: إضافات خلال السنة
الفائدة خلال السنة
يطرح: المدفوع خلال الفترة
عقود ملغاه خلال السنة
رصيد نهاية السنة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
٥٥,١٣٣	٥٧,٨٨٨
١٨٢,٤٩٥	١٢٤,٦٠٧
٢٣٧,٦٢٨	١٨٢,٤٩٥

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

خلال أقل من سنة
أكثر من سنة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢٣
دينار	دينار
-	١١,٨٨١
(٦٠,٩٢٨)	٦٣,١١٨
(٦٠,٩٢٨)	٧٤,٩٩٩

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة

الفائدة خلال السنة
الإستهلاك للسنة
المجموع

* تم استخدام نسبة ٥٪ كنسبة إعادة خصم لدفعات التزامات الإيجار المخصومة.

١٤- أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

٣١ كانون الأول	٢٠٢٣	٢٠٢٢
دينار	دينار	دينار
٣١٦,٢٧٦	٢١,٩٣٢	٢٩٣,٨٧٣
-	١٨,٤٣٢	١٣١,٩٣٩
	٥٣٨	٢٠,٥٧٥
	٧,٣٣٢	١٧,٠٨٨
		٢٨٢
		٢,٤٦٠
		٤٤٦,٢١٧
	٣٦٤,٥١٠	

١٥- رأس المال والاحتياطي الإجباري

رأس المال المدفوع

بلغ رأس مال الشركة المدفوع ١٤ مليون دينار مقسم إلى ١٤ مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢.

الاحتياطي الإجباري

يمثل هذا البند ما تم تحويله من الأرباح السنوية بنسبة ١٠٪ من الربح قبل ضريبة الدخل وفقاً لقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على الشريك. تستمر الشركة في اقتطاع هذه النسبة كل سنة على أن لا يتجاوز مجموع ما تم اقتطاعه لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة.

١٦- صافي إيرادات الوساطة المالية

يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠٢٣	٢٠٢٢
دينار	دينار
٧٧٤,٣٥٢	٥٣٧,٧٧١
٢٦٩,٣٣١	٤١٩,٤١٧
٣٨,٩٠٧	٦٧,٢١٨
٤٣,٦٦٤	٣٩,٧٠٢
١,١٢٦,٢٥٤	١,٠٦٤,١٠٨

١٧- إيرادات إدارة صندوق استثمارات الشركات المتوسطة والصغيرة

قامت شركة مجموعة العربي للاستثمار خلال العام ٢٠١٨ بتوقيع اتفاقيتين مع شركة التجمع البنكي لإدارة الشركات، (شركة مساهمة خاصة) بموجب هذه الاتفاقيتين، تم تعيين شركة مجموعة العربي للاستثمار كمدير استثمار لإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بشركة مجموعة البنوك الإسلامية للمساهمة في الشركات، وشركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.

تتحمل شركة مجموعة البنوك الإسلامية للمساهمة في الشركات وشركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات أتعاب الإدارة وتقوم بدفعها مباشرة إلى مدير الإستثمار. يتم احتساب أتعاب الإدارة بواقع واحد وربع بالمئة (٢٥,١٪) سنوياً من قيمة المبلغ المستثمر فعلياً والقائم حتى ذلك التاريخ محسوباً على أساس التكلفة التاريخية مطروحاً منه أية مخصصات (أن وجدت) أو التدني في قيمة الإستثمار.

١٨- إيرادات الفوائد

يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
٣٤٨,٥٥٨	٣١٥,١١٧	إيرادات فوائد بنكية
٩٩٨	٢,٢٣٩	إيرادات فوائد مبلغ صندوق ضمان التسوية
٣٤٩,٥٥٦	٣١٧,٣٥٦	

١٩- مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	
١,٥١١,٤٢٧	١,٦٦٨,١١٥	رواتب واجور ومنافع موظفين
٢١٠,٧٠٣	٢٧٦,٣٨٩	مكافآت موظفين
١٦٣,٥٩٣	١٧٣,١٨٢	مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
٦٥,٣٢٧	٧١,٠٥٥	رسوم تأمين
٦٢,٥٠٢	٧٢,٥٤٩	اشتراكات رويتر وبلومبيرغ وأخرى
٣٠,١٩٩	٣٠,٤٣٣	رسوم بنكية
٢٧,٨٣٥	٣٠,١٦٦	رسوم ورخص الوساطة المالية *
٢٧,٠٤٢	٢٤,٠٣٦	مياه وكهرباء ومحروقات
٢٦,٨٦٩	٤٩,١٥٥	صيانة
٢١,٨٩٣	١٩,٥٧٩	اتعاب مهنية
٢٠,١٨٥	٢٢,٩٦٨	اشتراكات
١٧,٧٧٣	٣٠,٩١٣	مصاريف رخص برمجيات الحاسوب
١٣,٩٨٤	١٧,٧٦١	سفر وتنقلات
١١,٢٤٦	١١,٦٥٥	بريد وهاتف
٨,٤٥٠	٢٦,٦٦٦	مصاريف تدريب
٧,٧٥٤	٨,٧٢٣	ضيافة
٧,٢٠٠	٧,٢٠٠	مصاريف تنقلات
٦,٣٥٢	٧,٤٦٣	قرطاسية ولوازم الحاسوب
٦,٠٤٧	٦,٣٦٧	مواد مطبخ
٥,٢٣٧	٤,٤١١	مصاريف سيارات
٥,٠٢١	٨,٧٨١	مصاريف حكومية
١,٨١٢	١٤,٢٧٦	مصاريف مؤتمرات
١,٤٥٨	-	ايجارات
١,٠٠٠	٩,٥٢٦	دعاية وعلان
٩١	٢٥٥	لوازم مكتبية
-	١١,٨٨١	الفائدة على عقود التأجير التمويلي
٦,١١٨	٦,١٦٧	أخرى
٢,٢٦٧,١١٨	٢,٦٠٩,٦٧٢	

* يمثل هذا البند رسوم تم دفعها لبورصة عمان وهيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية عن خدمات الوساطة والاستشارات المالية وإدارة الاستثمارات.

٢٠- ضريبة الدخل

مخصص ضريبة الدخل

يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ و تعديلاته.

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	الرصيد كما في بداية السنة
٢٢٥,٦٥٦	١٥٩,٧٩٢	يضاف: ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
١٨٠,٠٠٠	١١٢,٢٠٠	ينزل: ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
(٢٤٥,٨٦٤)	(١٢٩,٢٩٦)	الرصيد كما في نهاية السنة
١٥٩,٧٩٢	١٤٢,٤٩٧	

الوضع الضريبي

تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ضمن المدة القانونية للسنوات المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. هذا ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة الكشوفات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

كما تم قبول كافة الإقرارات الضريبية وعمل تسوية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وبرأي إدارة الشركة ومستشارها الضريبي، إن المخصصات المأخوذة كافية لمواجهة المطلوبات الضريبية المحتملة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

إن الحركة على الموجودات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	الرصيد كما في بداية السنة
١٢٢,٥٩١	١٥٨,٩٩١	يضاف: موجودات ضريبة مؤجلة للسنة
٣٦,٤٠٠	١٨١,٧٩٦	الرصيد كما في نهاية السنة
١٥٨,٩٩١	٣٤٠,٧٨٧	

المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن الحركة على المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	الرصيد كما في بداية السنة
٥,٦٠٠	٣١٩,١٦٦	يضاف: مطلوبات ضريبية مؤجلة خلال السنة
٣١٣,٥٦٦	-	يطرح: مبالغ ملغاة خلال السنة
-	(٣٧,٦٦٥)	الرصيد كما في نهاية السنة
٣١٩,١٦٦	٢٨١,٥٠١	

٢١ - حسابات مدارة لصالح العملاء

يمثل هذا البند نقد واستثمارات خاصة بحسابات مدارة لصالح بعض عملاء الشركة حيث تقوم الشركة بادارة هذه الحسابات على مسؤولية العملاء مقابل اتعاب ادارة تؤخذ الى قائمة الربح أو الخسارة وتخضع إدارة هذه الحسابات لرغبة العملاء وهي غير مضمونة رأس المال، ولا تدخل هذه الحسابات ضمن موجودات ومطلوبات الشركة. وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الحسابات ٣٣,٠٢٢,٥٠٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ٣٢,٥٩٥,١٢٠ دينار).

٢٢ - حسابات العملاء البنكية في البورصات الأجنبية

يمثل هذا البند اجمالي الأرصدة النقدية لدى البنوك والمرتبطة بتعاملات العملاء في البورصات الأجنبية وهو نقد خاص بالعملاء، حيث أن هذه الحسابات مسجلة باسم شركة مجموعة العربي للإستثمار، ولا تدخل ضمن موجودات ومطلوبات الشركة. وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الحسابات ٢,١٦٥,٣٥٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ٢,٢٣٥,٣٤٤ دينار).

٢٣- المعاملات والأرصدة مع جهات ذات علاقة

تتمثل الجهات ذات العلاقة الشركة الأم والإدارة التنفيذية العليا للشركة وأعضاء مجلس الإدارة وجهات أخرى ذات علاقة. يتم اعتماد سياسة الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

إن الأرصدة والمعاملات مع جهات ذات علاقة هي كما يلي:

مصاريف أخرى	إيرادات فوائد	إيرادات عمولات وإدارة الأصول	ذمم دائنة	إيرادات مستحقة وغير مقبوضة	ذمم مدينة	حسابات جارية	ودائع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١٠٥,٤٣٣	٣١٥,١١٧	٥٣,٠١٩	-	٩٠,٢٣١	١٠	٣,٢٩٧,١٥٤	٤,٧٠٠,٠٠٠
٢٣,٩١٥	-	١,١٤٥	-	-	-	-	-
-	-	-	٣٨	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
<u>١٢٩,٣٤٨</u>	<u>٣١٥,١١٧</u>	<u>٥٤,١٦٤</u>	<u>٣٨</u>	<u>٩٠,٢٣١</u>	<u>١٠</u>	<u>٣,٢٩٧,١٥٤</u>	<u>٤,٧٠٠,٠٠٠</u>

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

البنك العربي ش. م. ع (الشركة الأم)
شركة العربي جروب للاستثمار (شركة تابعة للشركة الأم)
شركة التامين العربي التجارية (شركة حليفة للشركة الأم)
البنك العربي- سويسرا (شركة حليفة للشركة الأم)
شركة النسر العربي للتأمين
شركة الأبنية التجارية (شركة حليفة للشركة الأم)

المجموع

مصاريف أخرى	إيرادات فوائد	إيرادات عمولات وإدارة الأصول	ذمم دائنة	إيرادات مستحقة وغير مقبوضة	ذمم مدينة	حسابات جارية	ودائع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٣٠,١٩٨	٣٤٨,٥٥٨	٤١,١٨٨	-	١١١,٩٢٥	-	٣,٤٥٠,٦٧٥	٦,١٠٠,٠٠٠
٢٩٣,٦١٢	-	١,١٨١	١,٤٧٠	-	-	-	-
٤٨٨	-	-	٣٨	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
<u>٣٢٤,٢٩٨</u>	<u>٣٤٨,٥٥٨</u>	<u>٤٢,٣٦٩</u>	<u>١,٥٠٨</u>	<u>١١١,٩٢٥</u>	<u>-</u>	<u>٣,٤٥٠,٦٧٥</u>	<u>٦,١٠٠,٠٠٠</u>

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

البنك العربي ش. م. ع (الشركة الأم)
شركة العربي جروب للاستثمار (شركة تابعة للشركة الأم)
شركة التامين العربي التجارية (شركة حليفة للشركة الأم)
البنك العربي- سويسرا (شركة حليفة للشركة الأم)
شركة النسر العربي للتأمين
شركة الأبنية التجارية (شركة حليفة للشركة الأم)

المجموع

تم إصدار كفالات من قبل البنك العربي لصالح الشركة بقيمة ٢,٠٠٣,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ١,٩٦٨,٠٠٠ دينار) لصالح هيئة الأوراق المالية ولمركز إيداع الأوراق المالية ووزارة العمل.

بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع للإدارة التنفيذية العليا للشركة ٨٦١,٨٤٣ دينار لعام ٢٠٢٣ (٧٤٩,٢٥٠ دينار لعام ٢٠٢٢).

٢٤ - إدارة رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد لأصحاب المصالح من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين المطلوبات وحقوق الملكية عن طريق تقييم خيارات التمويل بين دفعات رأس المال و / أو مطلوبات.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

هذا وتتبع الشركة سياسة الحفاظ على معدل الدين منسوباً لحقوق الملكية (ويحتسب بتقييم مجموع المطلوبات الى مجموع حقوق الملكية) بحيث لا يتجاوز مجموع المطلوبات رأس مال الشركة على النحو التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	
دينار	دينار	
٤,٤٣٩,٩٢٧	٤,١٩٧,٤٣٦	مجموع المطلوبات
٢٠,٨٩٢,٠٨٦	١٩,٥١٩,٢٨٥	مجموع حقوق الملكية
%٢١	%٢١,٥	نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية

٢٥ - إدارة المخاطر

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الحفاظ على الإحتياطات والرقابة المستمرة للتدفقات النقدية الفعلية وموائمة استحقاقات الموجودات المالية مع المطلوبات المالية. إن جزءاً من أموال الشركة مستثمرة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأرصدة نقدية لدى البنك وهي جاهزة للوفاء بمتطلبات التمويل قصير ومتوسط الاجل وإدارة السيولة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

المجموع	أكثر من سنة	من شهر حتى ١٢ شهر	
دينار	دينار	دينار	
٣,٢٢٦,٣٩٥	١,٠٣٠,١٤٦	٢,١٩٦,٢٤٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٣
٣٨	٣٨	-	ذمم عملاء دائنة
٣٦٤,٥١٠	-	٣٦٤,٥١٠	مبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة
١٨٢,٤٩٥	١٢٤,٦٠٧	٥٧,٨٨٨	أرصدة دائنة أخرى
١٤٢,٤٩٧	-	١٤٢,٤٩٧	التزام عقد الايجار
٢٨١,٥٠١	٢٨١,٥٠١	-	مخصص ضريبة الدخل
٤,١٩٧,٤٣٦	١,٤٣٦,٢٩٢	٢,٧٦١,١٤٤	مطلوبات ضريبة مؤجلة
			المجموع

المجموع	أكثر من سنة	من شهر حتى ١٢ شهر	٣١ كانون الاول ٢٠٢٢
دينار	دينار	دينار	
٣,٢٥٥,٦١٦	-	٣,٢٥٥,٦١٦	ذمم عملاء دائنة
١,٥٠٨	-	١,٥٠٨	مبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة
٤٦٦,٢١٧	-	٤٦٦,٢١٧	أرصدة دائنة أخرى
٢٣٧,٦٢٨	١٨٢,٤٩٥	٥٥,١٣٣	التزام عقد الايجار
١٥٩,٧٩٢	-	١٥٩,٧٩٢	مخصص ضريبة الدخل
٣١٩,١٦٦	٣١٩,١٦٦	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
<u>٤,٤٣٩,٩٢٧</u>	<u>٥٠١,٦٦١</u>	<u>٣,٩٣٨,٢٦٦</u>	المجموع

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الشركة.

وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تتبع الشركة سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة إئتمانياً بالإضافة للحصول على ضمانات كافية حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات. تقوم الشركة بمراقبة الأرصدة بشكل مستمر كما تحتفظ الشركة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في انخفاض القيمة العادلة للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم المنفردة.

تحتفظ الشركة بإستثمارات في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في بورصة فلسطين.

الجدول التالي يلخص أثر زيادة (نقص) أسعار إغلاق الأوراق المالية بنسبة ٥٪ عن عام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢ على القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مما ينعكس على حقوق الملكية كما في تاريخ القوائم المالية. تم إعداد تحليل الحساسية على إفتراض أن أسعار الأسهم تتحرك بنفس نسبة تغير مؤشر السوق.

%٥-		%٥+		احتياطي القيمة العادلة
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	
دينار	دينار	دينار	دينار	
<u>(٦٦١,٩٨٨)</u>	<u>(٥٨٣,٥٣٦)</u>	<u>٦٦١,٩٨٨</u>	<u>٥٨٣,٥٣٦</u>	

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفوائد هي المخاطر المتعلقة بالتغير بقيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بمعدلات الفائدة السوقية .

هذا ويتم تحديد تحاليل الحساسية ادناه وفقا للتعرض لاسعار الفائدة المتعلقة بالوديعة البنكية بتاريخ القوائم المالية . كما اعد التحليل على فرض ان الرصيد القائم بتاريخ القوائم المالية كان قائماً طوال السنة . يتم استخدام زيادة او نقص بمقدار ١,٥ ٪ :

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢	
دينار	دينار	دينار	دينار
١,٥ - ٪	١,٥ + ٪	١,٥ - ٪	١,٥ + ٪
(٧٠,٥٠٠)	٧٠,٥٠٠	(٩١,٥٠٠)	٩١,٥٠٠
الدخل (الخسارة) للسنة		الدخل (الخسارة) للسنة	

تعتقد إدارة الشركة أن مخاطر تقلب أسعار الفوائد غير جوهرية ولن يكون لها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة .

مخاطر العملات الأجنبية

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/١,٤١ دولار لكل دينار).

٢٦ - الالتزامات المحتملة

كفالات بنكية

على الشركة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ التزامات محتملة تتمثل بكفالات بنكية بقيمة ٢,٠٠٣,٠٠٠ دينار (٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ١,٩٦٨,٠٠٠ دينار) لصالح كل من هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية ووزارة العمل.

القضايا المقامة على الشركة

هناك قضية مقامة ضد الشركة من قبل الشركة المتحدة لأوراق المالية المساهمة الخصوصية مقدره لغايات الرسوم بمبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار (سبعة ملايين دينار اردني) موضوعها مطالبة مالية ومطالبة بالتعويض عن العطل والضرر.

صدر قرار محكمة بداية عمان برد الدعوى كما صدر قرار محكمة الاستئناف برد الاستئناف وتأبيد قرار محكمة البداية. وقد تم خلال الفترة اللاحقة تسجيل تمييز من قبل الجهة المدعية امام محكمة التمييز والشركة بانتظار صدور القرار.

برأي المستشار القانوني للشركة أن موقف الشركة بالنسبة لفرص كسب الدعوى جيدة، كما ترى الإدارة انه لا داعي لتسجيل أية مخصصات لقاء هذه القضية (٧ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢).

٢٧ - مستويات القيمة العادلة

يتم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى ١: أسعار مدرجة (غير معدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مالية متماثلة.
المستوى ٢: مدخلات من غير الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى ١ التي يمكن تحديدها للموجودات والمطلوبات، سواء مباشرة (أي الأسعار) أو بطريقة غير مباشر (أي المشتقة من الأسعار). الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مشابهة أو من خلال استخدام نموذج تقييم يتضمن مدخلات يمكن أن تعزى إلى الأسواق، وقد تحدد هذه المدخلات بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى ٣: مدخلات لموجودات ومطلوبات التي لا تعتمد على معلومات ملاحظة في السوق (مدخلات غير ملاحظة).

تعتقد إدارة الشركة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر أعلاه تقارب قيمتها العادلة نتيجة لاستحقاقاتها قصيرة الأجل أو إعادة تسعير أسعار الفائدة خلال العام.

لا يوجد أي تحويلات بين المستوى (١) والمستوى (٢) خلال العام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢.

٢٨ - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض ارقام القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ لنتناسب مع تبويب ارقام القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الدخل وحقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.